

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

The polluter pays principle in law towards establishing the concept and establishing responsibility

خالدي شريفة

بوراس شمس الهدى *

جامعة العربي التبسي - تبسة-

جامعة العربي التبسي - تبسة-

مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية

مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية

والاستشرافية

والاستشرافية

Cherifa.khalddi@univ- tebessa.dz

Chemselhouda.bouras@univ- tebessa.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/21

تاريخ إرسال المقال: 2025/06/23

الملخص

أصبحت البيئة شرطا للبقاء وليس ترفا لم يعد مبدأ الملوث يدفع مجرد قاعدة قانونية، بل ظهر كتحوّل جذري في فلسفة المسؤولية المدنية، فليس المهم أن يكون الفعل مشروعاً أو خالياً من الخطأ، يكفي أن تُمسّ البيئة بسوء حتى يُستدعى هذا المبدأ، ليضع المسؤولية حيث يجب أن تكون على عاتق من لوث. ولقد تجاوز هذا المبدأ منطق التعويض التقليدي، ليؤسس لمنظور مزدوج وقائي يمنع الضرر قبل وقوعه، وعلاجي يُلزم الجاني بإعادة الطبيعة إلى حالتها السابقة النقية إن أمكن. الكلمات المفتاحية: الأضرار البيئية، المسؤولية الموضوعية، المسؤولية المدنية، مبدأ الملوث الدافع.

Abstract

The environment has become a condition for survival and not a luxury. The polluter pays principle is no longer just a legal rule, but rather has emerged as a radical shift in the philosophy of civil responsibility. What is not important is that the action be legitimate or free of error. It is enough for the environment to be harmed for this principle to be invoked, to place responsibility where it should be. On the shoulders of the one who polluted. This principle went beyond the logic of traditional compensation, to establish a dual perspective: preventive, which prevents harm before it occurs, and therapeutic, which obliges the perpetrator to restore nature to its previous, pure state, if possible.

Keywords: environmental damage, objective liability, civil liability, polluter-push principle.

المقدمة

شهد القانون الدولي في ميدان المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية تطورا ملحوظا في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على صعيد حماية البيئة، حيث برز مبدأ الملوث الدافع كأحد أبرز الإنجازات القانونية التي كرستها الجهود الدولية في ميدان المسؤولية عن الأضرار البيئية من خلال اعتماد آليات قانونية تهدف للوقاية من الأضرار وحماية البيئة، حيث لم يعد التعويض عن هذه الأضرار مرهوناً بإثبات الخطأ، بل أصبح مقتصرًا على قيام علاقة سببية بين الفعل الضار والضرر البيئي الناجم عنه، في تجسيد واضح لنظرية المخاطر كأساس جديد للمسؤولية، وقد أسهمت المنظمات الدولية من خلال المواثيق والتوصيات في ترسيخ هذا المبدأ كأداة فعالة لتحقيق العدالة البيئية، وتجاوز الأساليب التقليدية التي غالبًا ما كانت تعيق الوصول إلى حلول ناجعة، لاسيما في النزاعات البيئية التي تتسم بطابعها المعقد والعابر للحدود، قد سلك المشرع الجزائري نهجًا متقدمًا حيث بادر إلى سنّ تشريعات بيئية رائدة، في مقدمتها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي لم يكتف بوضع ضوابط لمكافحة التلوث، بل تبنى منظومة مبادئ حديثة تهدف إلى الوقاية من المخاطر البيئية، والتصدي للأنشطة الملوثة، سواء كانت قائمة أو مستحدثة، وقد جاء مبدأ الملوث الدافع في صلب التشريعات والاتفاقيات الدولية، ليكرّس رؤية قانونية جديدة تجعل من المسؤولية عن الضرر البيئي مسؤولية موضوعية لا ترتكز على الخطأ، بل على مجرد تحقق الضرر وتبين الفعل المؤدي إليه، وهو ما يمنح هذا المبدأ قيمة قانونية وعلمية متقدمة، ويجعل من دراسته وتحليل أبعاده النظرية والتطبيقية أمرًا في غاية الأهمية، سواء على صعيد الفقه أو على مستوى الممارسات القضائية، فهو ليس مجرد قاعدة قانونية بل تجسيد لعدالة بيئية ناشئة، تُحمّل الملوث تكلفة سلوكه، وتعيد التوازن بين متطلبات التنمية وضرورات الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، حيث يكتسي البحث في هذا المبدأ وتطبيقاته كأساس لتقرير المسؤولية المدنية أهمية بالغة من الناحية العلمية باعتباره من الأسس الحديثة التي تم اعتمادها ولا يزال محل بحث وتطوير، ومن هنا تتبلور إشكالية هذه المقالة فيما يتمثل مفهوم مبدأ الملوث الدافع؟ وعلى أي أساس يعتبر مبدأ الملوث الدافع أساس جديد لقيام المسؤولية البيئية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض خصائص المبدأ ووظائفه، ولإلزام بموضوع الدراسة وتقديم تفاصيل عن أهم جوانبه حيث تم تقسيم الموضوع إلى بحثين يتناول المبحث الأول التأصيل النظري لمبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية، ويتطرق الثاني إلى الأساس القانوني لقيام المسؤولية المدنية البيئية.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية

يُعد مبدأ الملوث الدافع أحد الأعمدة الجوهرية التي يركز عليها البناء القانوني البيئي في العصر الحديث، سواء على المستوى الوطني أو في إطار القانون الدولي العام. فهو لا يُجسّد مجرد قاعدة تقنية، بل يُعبر عن تحوّل نوعي في الفلسفة القانونية البيئية، إذ يُكرّس مبدأ العدالة البيئية من خلال إسناد التكلفة المالية للضرر البيئي إلى المتسبب الفعلي فيه، بدلاً من تحميلها للمجتمع أو الدولة. وبهذا، يتحول الملوث من مجرد فاعل بيئي سلبي إلى مسؤول قانوني ومحاسب مالياً عن نتائج أفعاله. وانطلاقاً من أهمية هذا المبدأ ودوره المحوري في ضمان استدامة الموارد وحماية الأجيال القادمة، سيتم في هذا السياق تناول مبدأ الملوث الدافع من خلال تحليل معمق لأبعاده المفاهيمية، واستجلاء وظائفه القانونية والاقتصادية، ثم إبراز خصائصه المميزة، وصولاً إلى عرض أبرز تجلياته التطبيقية في التشريعات البيئية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والوظيفي لمبدأ الملوث الدافع

ساهم الوعي البيئي في إدماج عدد من المبادئ في السياسات والتشريعات البيئية حيث يعد مبدأ الملوث الدافع من أهمها باعتباره أداة فعالة لتكريس العدالة البيئية وحماية الموارد الطبيعية والتي تلزم الملوث بتحمل نتائج أفعاله وتشجعه على الحد من الأضرار البيئية وعليه سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي في أولاً ثم وظائف مبدأ الملوث الدافع في ثانياً.

أولاً : الإطار المفاهيمي لمبدأ الملوث الدافع

سنتطرق في الإطار المفاهيمي إلى التعريف الفقهي ثم نتناول التعريف القانوني:

1-التعريف الفقهي لمبدأ الملوث الدافع

عرف الفقيه الانجليزي PRIEUR مبدأ الملوث الدافع بأنه ذلك المبدأ الذي يلزم من أحدث التلوث بكافة التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الأضرار الايكولوجية التي سببها نشاطه، مما يؤدي إلى مساءلته عن مختلف الأضرار البيئية سواء تلك التي لحقت بالممتلكات أو الأشخاص وبعناصر البيئة المختلفة. ومن جانبه يرى الفقيه "سر ينيفا راو" المقرر الخاص للجنة القانون الدولي، أن مبدأ الملوث الدافع يعتبر الوسيلة الأكثر نجاعة وفاعلية لتوزيع تكاليف التي تمنع التلوث وتكبحه، ويسري في تطبيق هذا المبدأ على اتخاذ كافة التدابير الوقائية والعلاجية على حد سواء¹.

¹ - ربيعة فراح، فاضل إلهام، "مبدأ الملوث الدافع: أساس جديد للمسؤولية المدنية، اليوم الدراسي المعنون ب: ضوابط حماية البيئة في المعاملات التجارية الإلكترونية"، ديسمبر 2020، ص5.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

ويعد مبدأ الملوث الدافع والذي يطلق عليه أيضا بمسؤولية الملوث، حيث يعتبر الركيزة الأساسية في القانون البيئي على المستويين الوطني والدولي، إذ يقر هذا المبدأ بمسؤولية محدث التلوث عن تعويض الأضرار الناتجة عن نشاطه المسبب للأضرار البيئية وإلزامه بإصلاحها إذا أمكن ذلك، كما يقر بتحميل الملوث كافة النفقات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذها السلطة العامة لحماية البيئة أو كبح ذلك التلوث الناجم عن نشاطه قصد المحافظة على عناصر البيئة².

ولقد اضطلع الفقه بدور محوري في إرساء مبدأ الملوث الدافع والذي يتجلى في مفهوم سياسي وآخر اقتصادي، وبالنسبة للمفهوم الأخير فقد تطرق الفقه إلى هذا المبدأ على أساس أنه قاعدة تعنى بالسلع والخدمات المعروضة في السوق بالموازنة مع تكلفة المواد المستعملة، بما في ذلك استخدام تكلفة الموارد الطبيعية، ويعتبر التخلص من النفايات الملوثة سواء في الهواء أو المياه أو التربة هو من قبيل استعمال هذه الموارد الطبيعية باعتبارها من عوامل الإنتاج، وأن عدم تحميل الملوثين لثمن استنزافهم للموارد الطبيعية لتكلفة استخداماتهم سيؤدي إلى نتيجة حتمية هي الإضرار بالبيئة وهدرها وهذا يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة البيئية³.

2- التعريف القانوني لمبدأ الملوث الدافع

يعتبر مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ الجوهرية التي كرسها المشرع اللبناني وأعطاه أهمية في إطار تشريعاته البيئية خاصة منها قانون حماية البيئة، بحيث ألزم كل شخص طبيعي أو اعتباري سواء كان من القطاع العام أو الخاص بتحميله المسؤولية الكامل الناجمة عن نشاطه، وقد تحدثت الفقرة 03 من المادة 04 من القانون رقم 444 المؤرخ في 29/07/2002 المتضمن قانون حماية البيئة إلى تحميل الملوث كافة التكاليف والتدابير الوقائية لأجل محاولة الحد من آثار التلوث، وما يمكن ملاحظته بخصوص التطبيق التشريعي لهذا المبدأ أن المشرع اللبناني اقتصر في تفعيله لمبدأ الملوث الدافع بصورة جزئية من خلال اعتماده على الشق الوقائي دون الشق العلاجي عند تكليف الملوث لتكاليف إصلاح الأضرار البيئية⁴. تأثر المشرع الجزائري بما انتهجته دول العالم من خلال إرساءه لجملة من المبادئ العامة ضمن نص المادة 03 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وأشارت إلى مبدأ الملوث الدافع التي يعد من أهمها، وتناول المشرع الجزائري تعريفه في الفقرة التاسعة من نص المادة 03

² منصور مجاجي، "مبدأ الملوث الدافع- المدلول الاقتصادي والمفهوم القانوني"، *حوليات جامعة الجزائر 1*، ص 152.

³ عطوي وداد، "مبدأ الملوث الدافع كآلية بعدية لحماية البيئة"، *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 40.

⁴ منصور مجاجي، المرجع السابق، ص 153.

مبدأ الملوث الدافع فى القانون نحو تأصيل المفهوم وتكرس المسؤولية

والذى يرمى إلى تحميل الملوث سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا كافة التكاليف التى تتضمن التدابير الوقائية كمحاولة لكبح والتقليل من التلوث قدر الإمكان، وفى حالة إمكانية جبر الأضرار البيئية ومحاولة استصلاح الأماكن المتضررة وإعادتها إلى حالتها الأصلية⁵.

تجدر الإشارة أن التطبيق الفعلى لمبدأ الملوث الدافع كان من خلال صدور قانون المالية لسنة 1992 رقم 91-25 فى نص مادته 117، حيث لم يتم اعتماده فى قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ولا بالمراسيم التطبيقية المتعلقة به، ولابد أن ننوه إلى أن المشرع قد مهد إلى هذا التوجه من قبل ضمن المرسوم 88-149 المؤرخ فى : 26/07/1988 المتعلق بالمنشآت المصنفة الذى يحث على فرض الرسوم على التلوث⁶.

من خلال هذا السياق السابق نستشف أن مدلول شخص الذى تم اعتماده من قبل المشرع الجزائرى يرمى إلى مخاطبة الأشخاص الطبيعية والمعنوية سواء كانوا من الهيئات العامة أو الخاصة، حيث تطرق إلى إمكانية التدخل الوقائى قبل تحقق ووقوع الضرر وذلك من خلال تقايدىه كليا أو منع وقوعه، تكريسا للدور الوقائى لهذا المبدأ.

ثانيا: وظائف مبدأ الملوث الدافع

يتجاوز مبدأ الملوث الدافع كونه أداة ردع ليؤدى وظائف وقائية وتصحيحية تجنب التلوث وأخرى اقتصادية تعيد التوازن للبيئة وتحفيزية تدفع نحو الابتكار البيئى وعليه سنتناول وظائف هذا المبدأ كالتالى:

1- الوظيفة الوقائية

يُعدّ مبدأ الملوث الدافع أحد الركائز الجوهرية فى السياسات البيئية الحديثة، حيث أُدرج لأول مرة فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كتوصية رقم 75-436 لعام 1972 والتي أشارت إلى ضرورة تحميل الملوث تكلفة التدابير الوقائية ومكافحة التلوث التى تم اعتمادها من قبل السلطات المختصة لضمان حماية البيئة وتعتبر كوسيلة تحفيز ترمى لتعديل سلوكيات الملوثين. إلا أن تنفيذه يواجه بعض التحديات خاصة ما تعلق منها تعدد الملوثين أو النتائج المترخية للتلوث وعليه يمكن القول أن هذا المبدأ قد قنن السياسات

⁵ نصت المادة 3 الفقرة 9 من القانون 03-10 على "..... مبدأ الملوث الدافع الذى يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب فى إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية...." قادري عبد الرزاق، "خطوري عبد المجيد، تطبيق مبدأ الملوث الدافع بضمن تعويض عن الضرر البيئى"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، المجلد السابع، العدد الثانى، 2023، ص1327.

⁶ عطوي وداد، المرجع السابق، ص39.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

البيئية بهدف تحقيق التوازن بين صيانة الموارد الطبيعية وتحفيز الملوثين وهذا ما يحقق أهداف التنمية المستدامة⁷.

2- الوظيفة العلاجية

على الرغم من أهمية اعتماد الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة التلوث البيئي إلا أنه من غير الممكن تجنب كافة أشكال التلوث خاصة مع الممارسات المختلفة للأنشطة سواء كانت اقتصادية أو صناعية أو تنموية، غير أنه يمكن القبول بمستوى معين من التلوث إذا كان لا يمس بالتوازن البيئي ولا يفضي إلى التدهور البيئي، وهذا لا يعني أن يتم إعفاء الملوث من المسؤولية نتيجة أنشطته بل تفرض الجهات المختصة رسوما بيئية لأجل تمويل وإصلاح الأضرار البيئية حماية لحقوق الأجيال الحالية والقادمة⁸.

3- الوظيفة التقييدية:

يلتزم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يباشرون أنشطة من شأنها الإضرار بالبيئة بتخصيص نسبة من عائداتهم أو أرباحهم لصالح الجهات المختصة في حماية البيئة، ويوجه هذا المبلغ لتمويل برامج ومشاريع مهمتها الأساسية الحد من التلوث وإصلاح الأضرار البيئية، غير أن ذلك لا يبرر الاستمرار في التلوث إذ لا يجوز اعتماد مبدأ أنا أدفع إذن ألوث لأن حماية البيئة مسؤولية لا تشتري بالمال⁹.

4- وظيفة إعادة توزيع تكاليف التلوث لتحقيق التكامل الاقتصادي

يقوم مبدأ الملوث الدافع على أساس العدالة البيئية خاصة في توزيع الأعباء الناجمة عن الأضرار البيئية، من خلال تحميل الملوث كافة التكاليف المرتبطة بإصلاح الضرر البيئي أو التعويض عنه سواء كانت متعلقة في تكاليف الوقاية أو الإصلاح أو التعويض ولا يجوز بموجب هذا المبدأ نقل عبء الضرر إلى الضحية أو المجتمع، إذ أن المسؤولية تتأط بمَن يملك سلطة القرار ويستفيد من النشاط ويملك القدرة المالية على تحمل تبعاته، ويعد هذا المبدأ تجسيدا لمفهوم المسؤولية البيئية كركيزة لضمان الاستدامة والإنصاف بين الأفراد والأجيال¹⁰.

⁷ - عطوي وداد، المرجع السابق، ص40.

⁸ - قرميط جيلالي، ولد عمر الطيب، "تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ مبدأ الدافع"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص49.

⁹ - سمية بلرباط، كمال حدوم، "مبدأ الملوث الدافع كآلية لتعزيز الحماية عن أضرار التلوث البيئي"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 26، مارس 2021، ص686.

¹⁰ - قرميط جيلالي، ولد عمر الطيب، المرجع السابق، ص49.

المطلب الثاني: مبدأ الملوث الدافع بين الخصائص النظرية والتطبيقات القانونية

يعد مبدأ الملوث الدافع من أبرز المبادئ التي كرسها القانون البيئي المعاصر إذ يجسد منطقاً بسيطاً وعادلاً أن من يسبب الضرر البيئي يتحمل تكاليف إصلاحه، وقد تطور من فكرة اقتصادية إلى أداة قانونية ففي هذا المطلب نسعى لدراسة هذا المبدأ من زاويتين الأولى تتناول خصائصه ثم الطبيعة القانونية لهذا المبدأ وصولاً إلى تطبيقات مبدأ الملوث الدافع.

أولاً: خصائص مبدأ الملوث الدافع

يتميز مبدأ الملوث الدافع بالعديد من الخصائص نذكر منها:

1- مبدأ الملوث الدافع مبدأ اقتصادي

انبثق مبدأ "الملوث يدفع" في أصوله من رحم الفكر الاقتصادي، لا بوصفه أداة مالية فحسب بل كآلية لتصحيح اختلالات السوق الناتجة عن إغفال التكاليف البيئية في عمليات التسعير، فقد نادى الاقتصادي البريطاني "آرثر سيسيل بيغو" (Arthur Cecil Pigou)، في إطار نظريته حول الآثار الخارجية، بضرورة إدماج الأضرار الاجتماعية وفي مقدمتها الأضرار البيئية، ضمن البنية السعرية للسلع والخدمات، وانطلاقاً من هذا المنظور لم يعد السعر يعكس فقط تكلفة الإنتاج المباشرة، بل أصبح واجبا يتضمن التكاليف غير المرئية التي يتحملها المجتمع جراء الأنشطة الاقتصادية الضارة بالبيئة وهكذا تشكل هذا المبدأ في جوهره كأداة قانونية واقتصادية تهدف إلى إعادة توزيع عبء التلوث من الجماعة إلى الفاعل المسبب له، تكريساً لمبدأ العدالة البيئية وتحقيقاً للفعالية الاقتصادية في آن واحد¹¹.

2- الطبيعة المزدوجة لمبدأ الملوث الدافع

يُعد مبدأ "الملوث يدفع" أحد الركائز الجوهرية في القانون البيئي الحديث، حيث يُترجم هذا المبدأ قاعدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع أعباء حماية البيئة، ويرمي هذا المبدأ تحميل المنتج أو مقدم الخدمة في حالة أحدث نشاطه ضرر بيئي جل التكاليف الفعلية المترتبة عن ذلك الضرر، ويكون ذلك من خلال دمج الأثر البيئي السلبي ضمن التكلفة الحقيقية للسلعة أو الخدمة، وبذلك لا يظل التلوث عبئاً عاماً تتحمله الجماعة، بل يُنسب إلى مصدره وفقاً لمبدأ العدالة البيئية، بما يُسهم في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتحفيز سلوك إنتاجي واستهلاكي مستدام¹².

¹¹ - نور الدين بوشليف، "نحو تأسيس المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية على أساس الملوث الدافع"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد 21، العدد 02، سنة 2021، ص 159.

¹² - منصور مجاجي، المرجع السابق، ص 155.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

وقد ذهب الفقيه "بيير جان (Pierre Jean) إلى التأكيد على أن هذا المبدأ، وإن نشأ في الأصل كأداة توجيهية ذات طابع اقتصادي، فإنه مرشح لأن يتحول إلى قاعدة قانونية ملزمة بحكم التطور التدريجي للمنظومة القانونية البيئية الدولية، وتدعم هذا الاتجاه العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي كرّست مبدأ الملوث يدفع في صلب نصوصها، حيث أوجبت على الدول الأطراف تحميل المسؤول عن التلوث كامل النفقات الضرورية للوقاية منه أو الحد من آثاره أو جبر الأضرار الناتجة عنه، بما في ذلك التعويضات الناشئة عن خسائر البيئة¹³.

ولابد أن ننوه بأن هذا المبدأ يتجاوز كونه مجرد أداة اقتصادية ليغدو إحدى الدعامات القانونية التي تُكرّس مبدأ المسؤولية البيئية وتؤسس لنظام حمائي أكثر عدالة وفعالية.

3- أداة توفيق وتوحيد السياسات البيئية :

يُعد مبدأ الملوث الدافع أداة فعالة تسعى لتوحيد قواعد المسؤولية القانونية عن الأضرار البيئية، إذ إن تطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى تباين في المعايير على المستوى الداخلي دون الالتزام به في الإطار الدولي، وهذا يؤثر سلباً على بيئة الاستثمار والتجارة الدولية قد يؤدي إلى زعزعتها وعليه فإن الالتزام المتوازن بهذا المبدأ سواء كان على المستوى الداخلي والدولي فإنه يُسهم في التوفيق بين السياسات البيئية للدول، ويعزز من استقرار المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية¹⁴.

4- مبدأ شامل وواسع

يُعتبر مبدأ الملوث الدافع مبدأً شاملاً ذو طبيعة مزدوجة حيث يجمع بين الطبيعة القانونية والطبيعة الاقتصادية، إذ يهدف إلى تحميل مسؤولية الشخص الطبيعي أو المعنوي المتسبب في التلوث لتكاليف الناتجة عن الأضرار البيئية، إما عن طريق تعويضها أو إعادة الحال إلى ما كانت عليه، كما يشمل هذا المبدأ بعداً سياسياً يتجلى في تمكين السلطات العامة من إدارة الموارد البيئية بصورة فعالة، وذلك من خلال نقل العبء المالي الناتج عن التلوث إلى المتسبب الفعلي به¹⁵.

ثانياً: الطبيعة القانونية لمبدأ الملوث الدافع

أبرزت وزيرة البيئة والتنمية المستدامة خلال عرضها لمشروع ميثاق البيئة الملحق بالدستور، أن مبدأ الملوث الدافع لم يعد خيار تنظيمي بل يتمتع بقيمة قانونية تكرّسها النصوص التشريعية، إذ يُعتمد هذا المبدأ

¹³ - نور الدين بوشليف، المرجع السابق، ص162.

¹⁴ - حساني حورية، سعداوي محمد صغير، "مبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص198.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص198.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

كقاعدة ذات طابع اقتصادي بموجب أحكام قانون البيئة، الذي يُحمّل الملوث عبء التكاليف المرتبطة بالوقاية من التلوث والحدّ من آثاره ومعالجته. وفي ذات السياق يرى الأستاذ S. Caudal أن هذا المبدأ لا يقتصر على مجرد مرتبة تشريعية، بل يرتقي إلى مرتبة أعلى، بالنظر إلى اعتماده رسمياً ضمن المنظومة القانونية الفرنسية بموجب قانون "بارنييه" لسنة 1995، كما أن إدراجه ضمن المنظومة القانونية للاتحاد الأوروبي يمنحه قيمة قانونية عليا ذات سمو تتجاوز مبدأ سمو القانون الأوروبي على التشريع الداخلي¹⁶.

ثالثاً: تطبيقات الأساس القانوني لمبدأ الملوث الدافع

تم الاعتماد على مبدأ الملوث الدافع في العديد من الوقائع كأساس قانوني لتحميل المتسبب في الأضرار البيئية وبالتالي إلزامه بالتعويض ومن أمثلة ذلك مايلي:

1- قضية مصهر تريل 1938 بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية

أقرت محكمة التحكيم الدولية في حكمها الصادر بتاريخ 11 مارس 1941، في قضية انبعاث الأدخنة من مصهر كندي أضرّ بأراضي زراعية أمريكية، بمبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار البيئية العابرة للحدود. وقررت أنه لا يجوز لأي دولة استخدام إقليمها أو السماح باستخدامه على نحو يُسبب ضرراً لإقليم دولة أخرى أو لمواطنيها، وأن عليها التعويض عن الأضرار المتحققة. وقد قبلت كندا هذه المسؤولية وقامت بتعويض المتضررين الأمريكيين وتعد هذه القضية من التطبيقات الرائدة لمبدأ عدم الإضرار الذي أصبح ركيزة أساسية في القانون الدولي البيئي ومثالا يحتذى به في تسوية النزاعات البيئية العابرة للحدود¹⁷.

2- قضية تلوث نهر الراين بمادة الكلوريد هولندا وفرنسا عام 1980:

قضت محكمة روتردام بثبوت مسؤولية شركة بوتاس آلاسكا الفرنسية عن حادثة التلوث التي ألحقت أضراراً بيئية جسيمة بالأراضي الهولندية، شملت المزروعات والنظم البيئية الحية. وفي إطار التعاون الدولي، أقرت الدولة الفرنسية بمسؤوليتها عن تلك الأضرار، مع طلبها الاستعانة بخبير مستقل لتقدير مدى الضرر وقيمه الفعلية. وبعد الاطلاع على التقرير الفني الصادر عن الخبير المختص، تم التوصل إلى اتفاق تسوي ودي بين الطرفين، تضمن إلزام الجانب الفرنسي بأداء مبلغ تعويضي متفق عليه، إحقاقاً للعدالة وجبراً للضرر البيئي الذي حدث¹⁸.

¹⁶ - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 419.

¹⁷ - منصور مجاجي، المرجع السابق، ص 161.

¹⁸ - منصور مجاجي، المرجع السابق، ص 161.

المبحث الثاني: الأساس القانوني لقيام المسؤولية البيئية

تعدّ المسؤولية البيئية إحدى صور التطور في الفكر القانوني المعاصر، حيث انتقل الاهتمام من حماية المصالح الفردية إلى صون المصلحة العامة المرتبطة بسلامة البيئة. ومن هنا يثور التساؤل حول الأساس القانوني الذي تُبنى عليه هذه المسؤولية أهو امتداد للمسؤولية الكلاسيكية، أم يستوجب نظامًا خاصًا ترتكز عليه المسؤولية البيئية في ظل التحديات الحديثة وعليه يهدف هذا المبحث إلى تناول إقامة المسؤولية المدنية على أساس الخطأ في (المطلب الأول) ثم مبدأ الملوث الدافع أساس موضوعي حديث في جبر الأضرار البيئية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إقامة المسؤولية المدنية على أساس الخطأ

يُشكّل الخطأ الثابت حجر الأساس في بناء المسؤولية التقصيرية ذات الطابع الشخصي، ويُقصد به ذلك السلوك غير المشروع الذي لا يداخله شك، ويقع عبء إثباته على عاتق المتضرر، استنادًا إلى معايير قانونية راسخة، وفي نطاق المسؤولية المدنية البيئية لا تقوم المسؤولية لمجرد وقوع الضرر، بل لا بد من أن يُفصح الضرر عن إخلال واجب قانوني أو انتهاك لواجب الحيطة والحذر، بما يكشف عن سلوك معيّب يُخالف مقتضيات الالتزام بعدم الإضرار بالغير، ومن هنا يتعيّن على المتضرر أن يُثبت العلاقة بين هذا السلوك والضرر الواقع، إثباتًا مقنعًا يُحتج به أمام القضاء، وقد تبنّى القضاء الفرنسي هذه الفلسفة القانونية، حيث أقام المسؤولية على عاتق منشأة صناعية تسبب انبعاثها الغازي في إتلاف الغطاء النباتي المجاور، مُعتمدًا بذلك على نظرية الخطأ الثابت كأداة لحماية البيئة وتعزيز الردع القانوني¹⁹.

يُقرّ الفقه الفرنسي بأن المادتين 1240 و1241 من القانون المدني، وبالنظر إلى عموميتهما، تصلحان كأساس قانوني لتطبيق أحكام المسؤولية المدنية على الأضرار البيئية بوجه عام. بل ويُتوقع أن يتنامى دور هاتين المادتين في المستقبل، لاسيما في ظل التزايد المستمر في النصوص التشريعية الخاصة التي تستحدثها الأنظمة القانونية الحديثة، والتي تُقرّر التزامات محددة تهدف إلى حماية البيئة، خاصة تلك المفروضة على منتجي النفايات أو حائزيها²⁰، وفي هذا السياق يُستشهد بالنصوص القانونية الصارمة التي وردت في المادة الثانية من القانون رقم 15-07 الصادر في 15 يوليو 1975 (الملغى) بشأن إدارة النفايات، وكذا المادة 2-541 من قانون البيئة الفرنسي الحالي، وعليه فإن مثل هذه النصوص تُرسّخ مبدأ

¹⁹ - ربيعة فراح، فاضل إلهام، المرجع السابق، ص5.

²⁰ - بن شنوف فيروز، "أثر مبدأ الملوث يدفع على تطوير نظام المسؤولية المدنية"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص433.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

المسؤولية الصارمة في مواجهة الأضرار البيئية، وتجعل من منتج أو حائز النفايات في موقع المخطئ المفترض، بما يعزز من حماية البيئة ويُكرّس الاتجاه التشريعي المتنامي نحو تكريس التزامات بيئية إيجابية²¹.

وفي ظل المنظومة القانونية الجزائرية، تبرز المادة 124 من القانون المدني كركيزة أساسية لتكريس المسؤولية عن الأضرار البيئية، شريطة أن يتمكن المتضرر من إثبات الخطأ المرتكب من قبل المستسبب ومع تطور الوعي البيئي وتزايد التحديات المرتبطة به، أصبحت فرص إثبات الخطأ والضرر أكثر واقعية، خاصة مع ظهور تشريعات خاصة فرضت التزامات صريحة على من يباشرون أنشطة قد تتطوي على مخاطر بيئية، ويتصدر هذه التشريعات القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي لم يكتف بإرساء قواعد حماية الطبيعة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين أقر بمبدأ التعويض عن كل فعل يلحق ضرراً، سواء كان مباشراً أو غير مباشر بالمصالح الجماعية، مؤكداً بذلك على قدسية الحق في بيئة سليمة وإطار معيشي متوازن²².

بالرغم من استقرار هذه النظرية واعتمادها لفترة من الزمن في مجال المسؤولية المدنية، إلا أنها أثبتت مع مرور الوقت عدم كفايتها في توفير الحماية اللازمة للمتضررين، لا سيما في بعض المجالات وعلى وجه الخصوص في القضايا البيئية، وقد أدى هذا القصور إلى ظهور خلل تدريجي في التشريعات، حيث باتت غير قادرة على تحقيق العدالة في العديد من الحالات، نتيجة صعوبة تمكن المتضررين من إثبات الخطأ على من تسببوا في الضرر، وقد انعكس هذا العجز بدوره على أداء القضاء، الذي وجد نفسه في كثير من الأحيان غير قادر على إنصاف المتضررين أو تعويضهم²³.

يتميز الضرر البيئي بطبيعته غير المباشرة، إذ لا يصيب الإنسان أو الحيوان أو الممتلكات بشكل مباشر، بل يتم عبر وسائط بيئية كالماء أو الهواء، كما في حالة التلوث الناتج عن احتراق آبار النفط أثناء غزو العراق للكويت، حيث طال التلوث البر والبحر والجو، ونظراً لأن معظم الأضرار البيئية تتجم عن تشغيل معدات وآلات خطيرة، فقد يُفترض خطأً الحارس افتراضاً غير قابل لإثبات العكس، تحقيقاً للعدالة التعويضية، غير أن الإشكال يكمن في تحديد من هو الحارس المسؤول هل هو المالك الذي يملك السلطة

²¹ - المرجع نفسه، ص433.

²² - بن شنوف فيروز، المرجع السابق، ص433.

²³ - عطا سعد محمد حواس، المسؤولية المدنية عن اضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار، الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص189.

مبدأ الملوّث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

القانونية على الشيء، أم من يباشر السيطرة الفعلية عليه وفي حال كان الحارس أحد تابعي المالك، فقد لا تكفي ذمته المالية لتعويض الأضرار الجسيمة الناتجة عن التلوث البيئي²⁴.

لا تقوم المسؤولية المدنية كأصل عام، إلا بتوافر أركانها الثلاثة المتمثلة في الخطأ، والضرر والعلاقة السببية التي تربط بين السلوك الضار والنتيجة المترتبة عليه، وقد اتسع نطاق تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية في ميدان الأضرار البيئية، لا سيما في حالات التلوث وما ينجم عنه من آثار ضارة على الأفراد والبيئة، غير أن هذا التطبيق يصطدم بعدد من الإشكاليات القانونية، في مقدمتها صعوبة اختيار الأساس القانوني الأنسب الذي ينسجم مع الطبيعة الخاصة للضرر البيئي، باعتباره ضرراً جماعياً أو مستقبلياً في كثير من الأحيان، كما تطرح مسألة إثبات علاقة السببية تحدياً جوهرياً، خاصة في الحالات التي يتراخى فيها ظهور الضرر أو يكون متداخلاً مع عوامل أخرى، مما يُضعف من قدرة المتضرر على تقديم الدليل القاطع على الصلة المباشرة بين الفعل الضار والنتيجة المتحققة²⁵.

يرى الأستاذ جان فيليب بارد أن مبدأ الملوّث الدافع لا يُشكّل بالضرورة قاعدة قانونية عادلة في جميع الأحوال، إذ إن تحميل التكاليف للملوّث لا يعني دائماً الإقرار بمسؤوليته القانونية، بل يعكس توجهاً سياسياً وإدارياً يأخذ الأثر البيئي في الحسبان ضمن منظومة الوقاية والمعالجة، ورغم هذا النقد لا يفقد المبدأ أهميته كمرتكز قانوني يمكن تأسيس المسؤولية الدولية البيئية عليه، خاصة لما يوفره من توازن دقيق بين منطقتين متكاملتين الأول وقائي، يشجع الجهات المسببة للتلوث على اتخاذ تدابير استباقية لتقليل الآثار البيئية، والثاني علاجي يعترف بأن الضرر قد يقع حتى مع وجود تلك التدابير، مما يستوجب التعويض أو تغطية نفقات الوقاية، ويكتسب المبدأ بعداً عملياً حين يُطبّق على الأنشطة الخطرة أو ذات الطابع الخاص، سواء كانت مستمرة أو متكررة، حيث يمتد نطاقه ليشمل ليس فقط الأضرار المباشرة، بل أيضاً التكاليف الوقائية المرتبطة بها، وقد تجاوزت بعض الدول الأوروبية الإطار التقليدي لهذا المبدأ، لتوظفه ضمن سياسات بيئية متقدمة وشاملة، تعزز من فعاليته كأداة قانونية للعدالة البيئية المستدامة²⁶.

أولاً: المسؤولية البيئية الشئئية

أشار الفقه الفرنسي في نص المادة 1242 الفقرة 1 إلى المسؤولية عن الأضرار البيئية أي المسؤولية عن الأشياء وخاصة منها التي تحتاج إلى رعاية خاصة كالنفائيات الخطرة، فقد تم وصفها بأنها خطيرة وتمتاز

²⁴ - سمية بلمرابط، كمال حدوم، المرجع السابق، ص 690.

²⁵ - حمو فرحات، راوية مطماطي، نور الدين دعاس، "مبدأ الملوّث الدافع كأساس المسؤولية المدنية البيئية"، مجلة قانون البيئة والعقاري،

المجلد 08، العدد 14، 2020، ص 38.

²⁶ - المرجع نفسه، ص 39.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

بأن لها تقنين خاص في طريقة حفظها وحراستها ويمتاز هذا النوع من المسؤولية في إمكانية إعفاء المسؤول من عبء الإثبات.

وفي نفس السياق تطرقت المادة 138 من القانون المدني إلى المسؤولية المتعلقة بحراسة الأشياء والتي أولى لها المشرع حماية خاصة بها، وقد خص بالذكر تلك الأشياء التي تؤدي إلى إحداث تدهور بيئي في أنظمتها البيئية المختلفة وقد أسقطت المادة عبء إثبات المتسبب في الخطأ²⁷.

المطلب الثاني: مبدأ الملوث الدافع أساس موضوعي حديث في جبر الأضرار البيئية

أشار كل من الفقه والتشريع وحتى القضاء إلى نظرية المسؤولية المدنية التي تقوم أساسا على تعويض الضرر حتى ولو لم يصدر أي خطأ ويكون التعويض للمتضررين جراء التلوث البيئي، وتعتبر من أكثر النظريات ملائمة لتكريس وتفعيل المسؤولية الموضوعية البيئية فهي تتناسب تماما مع طبيعة واختلاف الأضرار البيئية، ويظهر جليا أن التطور التكنولوجي والاقتصادي أدى للبحث عن أسس أكثر انسجاما مع طبيعة الأضرار التي تعد جسيمة خاصة مع اعتبار أن نظرية الخطأ قاصرة ولم تقدم الحماية الكافية للمتضررين، وتجدر الإشارة على الرغم من مواكبة المسؤولية الموضوعية للتطورات الحاصلة إلا أنها غير كافية لوحدها خاصة مع تعدد مصادر الأضرار البيئية ما أدى إلى ظهور مبدأ الملوث الدافع والذي يتماشى مع التنمية المستدامة التي ترمي للوصول إلى التنمية الاقتصادية لأجل المحافظة على الثروات الطبيعية²⁸.

ولابد أن ننوه أن هذا المبدأ يعد توجه جديد يضمن التعويض عن الأضرار البيئية في مجال المسؤولية الموضوعية حيث يعد من المبادئ الجوهرية التي ترمي لمساءلة الإدارة عن كل أعمالها الملوثة وفقا لسند قانوني، وينتهج هذا المبدأ الوسائل القانونية الحمائية ذات الطابع الوقائي لحماية البيئة من مختلف الأضرار التي يمكن تسببها نشاطات الشخص الطبيعي أو المعنوي، ولقد اعتبر بعض الفقهاء إلى اعتبار هذا المبدأ امتدادا وتطبيقا للمسؤولية الموضوعية إذ إن المشرع حينما أقر هذا المبدأ لم يربطه بضرورة وقوع خطأ أو مخالفة صريحة للمعايير القانونية، بل أسند عبء التكلفة إلى من تسبب في التلوث، بغض النظر عن نيته أو سلوكه، وعليه فإن هذا المبدأ يُكرس معادلة قانونية جديدة تقوم على تحميل الملوث كلفة الأثر البيئي لنشاطه، وتحوّل المسؤولية من منطق العقوبة إلى منطق الوقاية والتكلفة البيئية العادلة²⁹.

²⁷ - بن شنوف فيروز، المرجع السابق، ص434.

²⁸ - ربيعة فراح، فاضل إلهام، المرجع السابق، ص14.

²⁹ - سمية بلمرابط، كمال حدوم، المرجع السابق، ص691.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

يُجسّد مبدأ الملوث الدافع قاعدة الغُرم بالغُرم، إذ يُحمّل من يجني أرباحاً من نشاطٍ ملوّث تبعه الأضرار البيئية التي يُسببها، ويُعد هذا المبدأ أساساً قانونياً حديثاً للمسؤولية البيئية، بالنظر إلى خصوصية الأضرار البيئية التي غالباً ما تتجاوز الزمان والمكان، وتتسم بالتعقيد والتداخل، ويتميّز هذا المبدأ بقدرته على ضمان تعويض شامل، لا يقتصر على الأضرار التي تصيب الأفراد أو ممتلكاتهم، بل يشمل الضرر البيئي بمفهومه المستقل، مما يجعله أداة فعالة لتحقيق العدالة البيئية وتعزيز الوقاية من التلوث³⁰.

على خلاف المسؤولية المدنية التقليدية التي لا تنشأ إلا بحكم قضائي يصدر بعد طرح النزاع أمام الجهة القضائية المختصة، تقوم المسؤولية المبنية على مبدأ الملوث يدفع بمجرد مزاولة النشاط الضار، دونما حاجة إلى إثبات الخطأ أو اللجوء إلى القضاء، فهي مسؤولية ذات طابع وقائي وتلقائي تتولاها السلطات المختصة، ويمتد نطاقها ليشمل الأضرار اللاحقة بالنشاط، كما أن التعويض لا يُصرف مباشرة إلى المتضرر في جميع الأحوال، بل غالباً ما يُحوّل إلى جهات عمومية مختصة، وعلى رأسها الإدارة المكلفة بالتحصيل والتنفيذ³¹.

الخاتمة

يعد مبدأ الملوث الدافع من أهم المبادئ الوقائية التي تعمل على المحافظة على البيئة والذي يرمي إلى إلزام الملوث الذي قد يسبب نشاطه تلوث البيئة إلى إزالة هذا التلوث وتحمل كافة التكاليف وعليه توصلنا من خلال هذه المقالة لمجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج

- يعتبر مبدأ الملوث تكريس لنظرية المخاطر المعتمدة في المسؤولية عن الأضرار البيئية.
- يُعدّ تبني مبدأ الملوث الدافع ركيزة أساسية لتعزيز الحماية البيئية من الأضرار الناجمة عن التلوث، إذ يُقرّ هذا المبدأ بمسؤولية الشخص أو الجهة المسببة للضرر البيئي عن التكلفة الكاملة لمعالجته، بغض النظر عن وجود خطأ من جانبه.
- لا يكمن جوهر المسؤولية الموضوعية في إثبات الخطأ، وإنما في تحديد الفاعل الذي تسبب في وقوع الضرر البيئي، بما يضمن تحميله تبعات أفعاله على نحو يُحقق العدالة البيئية ويكرّس مبدأ الردع.
- يتجسد هذا المبدأ في إطار الآليات الاقتصادية الحديثة المعتمدة لحماية البيئة، حيث يُستخدم كأداة تنظيمية تُحمّل الملوث التكلفة الاقتصادية الناجمة عن تدهور البيئة، مما يُسهم في توجيه السلوك الصناعي والتجاري نحو ممارسات أكثر استدامة ومسؤولية.

³⁰ - بن صالح محمد الحاج عيسى، الآليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2015-2016، ص361.

³¹ - ربيعة فراح، فاضل إلهام، المرجع السابق، ص16.

ثانيا: التوصيات

- رفع الوعي البيئي بين الأفراد وذلك بسبب أن غير قابلة للتعويض المالي مهما كانت قيمته.
- ضرورة التجسيد الفعلي لمبدأ الإعلام والمشاركة، لأن في ذلك تجسيد للطابع الإعلامي والتشاوري الذي يعد أهم عوامل نجاح مبدأ الملوث الدافع على أرض الواقع.
- ضرورة تدخل المشرع الجزائري لسد الثغرات القانونية لأن مبدأ الملوث الدافع لا يصلح الضرر البيئي بالشكل اللازم في القانون الجزائري.

قائمة المراجع:

الأطروحات:

- 1- بن صالح محمد الحاج عيسى، الآليات القانونية المقررة لحماية الساحل من التلوث في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2015-2016.
- 2- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

المقالات

- 1- بن شنوف فيروز، أثر مبدأ الملوث يدفع على تطوير نظام المسؤولية المدنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، 433 المجلد 05، العدد 02، 2018.
- 2- حمو فرحات، راوية مطماطي، نور الدين دعاس، مبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة قانون البيئة والعقاري، المجلد 08، العدد 14، 2020.
- 3- حساني حورية، سعداوي محمد صغير، مبدأ الملوث الدافع كأساس للمسؤولية المدنية البيئية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2024.
- 4- ربيعة فراح، فاضل إلهام، مبدأ الملوث الدافع: أساس جديد للمسؤولية المدنية، اليوم الدراسي العنون ب: ضوابط حماية البيئة في المعاملات التجارية الإلكترونية، ديسمبر 2020.
- 5- نور الدين بوشليف، نحو تأسيس المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية على أساس الملوث الدافع، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 02، سنة 2021.
- 6- سمية بلمرابط، كمال حدوم، مبدأ الملوث الدافع كآلية لتعزيز الحماية عن أضرار التلوث البيئي، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 26، مارس 2021.

مبدأ الملوث الدافع في القانون نحو تأصيل المفهوم وتكريس المسؤولية

- 7-عطوي وداد، مبدأ الملوث الدافع كآلية بعدية لحماية البيئة، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد4، العدد2، 2020.
- 8-عطا سعد محمد حواس، المسؤولية المدنية عن اضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار، الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- 9-قادري عبد الرزاق، خطوري عبد المجيد، تطبيق مبدأ الملوث الدافع يضمن تعويض عن الضرر البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2023.
- 10-قرميط جيلالي، ولد عمر الطيب، تكريس الجباية لحماية البيئة في ظل مبدأ مبدأ الدافع، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد11، العدد01، 2021.
- 11-منصور مجاجي، مبدأ الملوث الدافع- المدلول الاقتصادي والمفهوم القانوني-، حوليات جامعة الجزائر1.